

Distr.: General
16 December 2009
Arabic
Original: Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والأربعون

١٢-١ آذار/مارس ٢٠١٠

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين ومدى إسهامها في تشكيل منظور جنساني يكفل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية

بيان مقدم من المجلس الوطني للمرأة في كاتالونيا (National Women's Council of Catalonia)، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقي الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للقررتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2010/1



بيان

نحو تحقيق المواطنة الكاملة للمرأة

١ - ”النظر إلى العالم بعيون المرأة“ هو الشعار الذي رفعه المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، وقد كان هذا المؤتمر علامة فارقة لم يعد بعدها ينظر إلى المرأة بوصفها ضحية، بل شريكا أساسيا في إيجاد الحلول لمشاكل العالم. ذلك أن إعلان وخطة عمل بيجين، رغم تسليمها بما تعرضت له المرأة، ولا تزال تتعرض له، من أشكال التمييز التي التزمت الحكومات جميعها بالقضاء عليه، يشيران أيضا إلى ضرورة أن تؤخذ وجهات نظر المرأة في الاعتبار في جميع البرامج والسياسات العامة، على نحو يؤدي من ناحية إلى إزالة أي حواجز تحول دون مشاركتها الكاملة في جميع المجالات، ويشكل من ناحية أخرى اعترافاً بقيمة مساهماتها الملموسة في تحقيق رفاه الأشخاص وتلاحم المجتمع ورفقه. ومن ثم، يتطلب تحقيق المواطنة الكاملة للمرأة مفهوما جديدا للمواطنة من شأنه أن يعبر عن مختلف الهويات على تشابكها، ويضع في الاعتبار مختلف أشكال المشاركة اللازمة لجميعها للمضي قدما صوب إقامة مجتمعات ديمقراطية بآتم معنى الكلمة.

٢ - وكانت وجهة النظر هذه هي الأساس الذي اعتمدت عليه حكومة كاتالونيا في الأعمال التي أنجزتها من خلال المعهد الكاتالوني للمرأة، بوصفه الجهاز المعني بوضع المبادئ التوجيهية للسياسات المتعلقة بالمرأة وطرحها ضمن مسار عمل يستند إلى الدعامات المتمثلة في المشاركة، والاعتراف بالمعارف التي تقدمها النساء أنفسهن، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، بهدف وضع المرأة في الاعتبار في جميع المجالات، والنظر في تفاوت تأثير السياسات العامة على كل من الرجل والمرأة، والعمل على تجنب أن تؤدي تلك التأثيرات إلى أشكال من عدم المساواة.

٣ - وتكرس خطة السنوات الأربع المتعلقة بالأعمال والسياسات الخاصة بالمرأة (٢٠٠٨-٢٠١١) مسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإجراءات، حيث بلغ عدد هذه الإجراءات ٥٦١ إجراء سبق التفاوض عليها مع مختلف الإدارات الحكومية المعنية بتنفيذها وقد رسم لها بعض الأهداف والمؤشرات المحددة وخصصت لها اعتمادات في الميزانية تكفل تنفيذها الفعلي. وللتشجيع على تنفيذ الخطة، أجريت في المعهد الكاتالوني للمرأة دراسات عديدة تساعد على اكتساب فهم أفضل لواقع المرأة في مختلف مجالات العمل السياسي، وعلى وضع مؤشرات ترمي إلى تقييم السياسات من وجهة نظر المرأة. ومن ضمن تلك الدراسات، يجدر ذكر الدراسة المعنونة الحساب الفرعي للنواتج المحلي للأسر المعيشية

في كاتالونيا (نشرت في عام ٢٠٠٧) والأعمال التي أنجزت لإرساء أسس لوضع ميزانية ذات منظور جنساني.

٤ - ومن الإجراءات الملموسة المتخذة في مختلف المجالات، تجدر الإشارة إلى برنامج تنظيم الوقت والتوفيق بين العمل والحياة الشخصية (٢٠٠٧-٢٠٠٩)؛ أو الخطة الاستراتيجية المتعلقة باستخدام وإدارة الوقت في الحياة اليومية (٢٠٠٨-٢٠١٨)؛ أو برنامج الجهات الفاعلة المحلية المعنية بتحقيق المساواة (٢٠٠٧-٢٠١٠)، وذلك لاتساع نطاق هذه البرامج؛ أو إلى إعطاء الأولوية للإجراءات التي تتخذها نساء في إطار برنامج التنمية الريفية (٢٠٠٧-٢٠١٣)؛ أو إدراج المنظور الجنساني في الميثاق الوطني للإسكان (٢٠٠٧-٢٠١٦)؛ أو إدراج المساواة بين الجنسين ضمن أهداف قانون النهوض بالأحياء والمناطق الحضرية والمدن التي تتطلب اهتماما خاصا؛ أو الأخذ بالمنظور الجنساني بوصفه أحد الأهداف الثلاثة للخطة التوجيهية للتعاون الإنمائي، ٢٠٠٧-٢٠١٠.

٥ - وفي عام ٢٠٠٩، تم الانتهاء من إنجاز عملية المشاركة في مناقشة أسس مشروع قانون المواطنة الجديدة والمساواة بين المرأة والرجل (عنوان مؤقت)، وذلك بهدف تحويل إجراءات تعميم مراعاة المنظور الجنساني لدعم المواطنة الكاملة للمرأة إلى قانون.

٦ - وفيما يتعلق بدعم المشاركة، انضمت في السنوات الأخيرة مجموعة متنوعة من الرباطات والجماعات النسائية إلى المجلس الوطني للمرأة في كاتالونيا، وهو الجهاز الاستشاري المعني بالمواضيع المتصلة بخطة عمل حكومة الإقليم في مجال السياسات المتعلقة بالمرأة الذي يشكل بدوره جزءا من عدة أجهزة حكومية تشاركية منها مجلس الأمن الخاص بالإقليم، ومجلس الإذاعة والتلفزيون، والمركز الكاتالوني للأسرة، واللجنة الاستشارية للخطة الاستراتيجية لإدارة رعاية صحة الأم والطفل ورعاية الصحة العاطفية والجنسية والصحة الإنجابية. وقد أدى إنشاء جمعيات الأقاليم، إلى دفع الأعمال المتعلقة بالربط الشبكي في جميع مناطق كاتالونيا ومتابعة الإجراءات على المستوى المحلي، بينما تولت أفرقة مواضيعية عاملة متخصصة العمل المتعلق بالمتابعة على مستوى القطاعات. والتمس المعهد الكاتالوني للمرأة كذلك تعاون الناشطات والدارسات في مجال العمل النسائي اللائي شاركن بصفتهم خبيرات في وضع قوانين العمل ومقترحاته.

٧ - ومن الأمثلة النموذجية على جني ثمار هذه المشاركة، وضع وإقرار قانون حقوق المرأة الرامي إلى القضاء على العنف ضد المرأة، ويشكل هذا القانون إطارا تشريعيا يقر بحق المرأة في الوقاية من التعرض للعنف والتمتع بالرعاية والدعم والتعافي إزاء ظاهرة أعمال العنف

التي يمارسها الذكور، والتي تشكل واقعاً متأصلاً ومعادياً للمرأة، بما في ذلك أعمال العنف ضد المرأة خارج إطار الزوجية أو الحياة المنزلية.

٨ - ولا شك في أن وضع الأطر المفاهيمية لهذا القانون الكاتالوني إنما هو ثمرة العمل الذي قامت به الحركة النسائية، والذي كثيراً ما كان يمر مر الكرام، وقد ساهم هذا العمل في توجيه الاهتمام إلى مسألة حقوق المرأة في الحماية والرعاية والتعافي من الناحية المفاهيمية وذلك بفضل الدور الأساسي الذي قامت به تلك الحركة في إنشاء الخدمات وترسيخها في المنطقة. وقد كان من مظاهر تكريس هذه التجربة أنه قد تم إمعان النظر بصورة متسقة في واقع المرأة لاستجلاء مختلف نواحيه، والنظر إلى خصوصيات كل جماعة نسائية، وتكوين وجهة نظر تحترمهم جميعاً وتسوى فيما بينهم في ساعة تحديد الأنشطة المزمع الاضطلاع بها لفائدتهم. ومن رحم هذا العمل ومسيرته واستمراره، لم يتمخض مجرد خطاب نظري يتناول أعمال العنف الجنساني، وإنما أيضاً نظرة سياسية إلى الحقائق القائمة والأدوات اللازمة لإحداث تغييرات هامة ذات أثر فعلي.

٩ - وبعد انقضاء خمسة عشر عاماً على انعقاد مؤتمر بيجين، يمكننا أن نحصى العديد من المنجزات. غير أن أوجه التقدم المحرز في الظروف المعيشية الحقيقية للمرأة لا تزال بطيئة ومتشعبة. فالقوانين وخطط العمل تصطدم بالواقع الاجتماعي الذي غالباً ما لا يسمح بتنفيذها كما أريد لها وقت إقرارها، في حين تتحول الأفكار النمطية والخرافات السائدة في المجتمع الأبوي إلى ضرب من المقاومة يعرقل تنفيذها ويساعد على استمرار الثوابت القديمة.

١٠ - وتتطلب المواطنة الكاملة للمرأة اتباع نهج شامل لا يتوه في دهاليز الإجراءات التفصيلية التي لا تقترب من برغبة حقيقية في تغيير الآليات الأساسية للنظام التمييزي. وتشكل التقارير المتعلقة بالأثر الجنساني والميزانيات ذات المنظور الجنساني أدوات ينبغي تسخيرها لبلوغ أهداف محددة جيداً وواجبة التحقيق، وتحسين آليات المحاسبة إذ ما فائدة أن تكون هذه الآليات إلزامية إن لم تكن صالحة لبلوغ النتائج الواجب بلوغها.

١١ - وفيما يتعلق بمشاركة المرأة، فإننا بقدر ما نقدر إدراج خبراتها ومعارفها في العمل السياسي المؤسسي، لا يفوتنا أن نشير إلى أن مشاركتها تفرز تناقضات. وهذا الأمر إنما يعزى من ناحية إلى شدة ضيق هامش العمل المؤسسي الذي يعتمد على هياكل سلطة هي نتاج لتقسيمات الشرائح الاجتماعية، ويعزى من ناحية أخرى، إلى أن دينامية عمل المؤسسات ووتيرته لا يناسبان ممارسات الحركات الاجتماعية، وربما تحول شرط التفرغ الذي يقتضيه ذلك العمل إلى عبء يعرقل دينامية الجماعات والروابط. ثم إن الإطار الرسمي لبلورة المقترحات يفصل هذه المقترحات عن السياق الذي أفرزها، وبذلك فإنه عندما تحين

لحظة تنفيذها، يكون في الغالب من الصعب للغاية تأمين المشاركة الحاسمة. فالزخم الرائد الذي تشهده الحركة النسائية يتجلى في الخطب ولكن لا يؤخذ دائماً بطريقتها في التعامل مع الواقع.

١٢ - وفي هذا السياق، يبدو أن من الملحّ الشروع في عملية حوار ثلاثية - بين النساء اللائي يتولين مسؤوليات سياسية وتقنية والناشطات في الجماعات والرابطات النسائية - تتناول تلك التناقضات وتضع على طاولة المناقشة جوانب الضعف والقوة في هذه العلاقة، وتسلم بالمنطلق الذي تعمل منه كل فئة، وذلك بهدف إيجاد هامش إداري تتلقى في إطاره المؤسسات أفكار ومقترحات المنظمات النسائية المدافعة عن قضية المرأة، وإكساب تلك المنظمات القدرة على أن تطبع العمل المؤسسي بقيمتها وأهدافها.